

وقف أمام توجيهات الرئيس بشأن إستراتيجية مكافحة الإرهاب .. مجلس الوزراء :

تشكيل لجنة متابعة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الإرهاب في اليمن

□ صنعاء / سبا :

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة أمام توجيهات الأخ رئيس الجمهورية بشأن مصفوفة الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في الجمهورية اليمنية.

واعتمد المجلس المصفوفة المقترحة من اللجنة الأمنية العليا لمكافحة الإرهاب في الجمهورية اليمنية.. وأقر تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل و الداخلية والتخطيط والتعاون الدولي والعدل والإعلام والشباب والرياضة وحقوق الإنسان وأمين عام مجلس الوزراء تتولى متابعة تنفيذ ماورد في الاستراتيجية من قبل الوزارات والجهات والقطاعات والمؤسسات ذات العلاقة ، إضافة إلى التنسيق مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في التصدي للأنشطة الإرهابية لعناصر (القاعدة) وتشكيل اصطفاف وطني واسع من أجل ذلك.



الموافقة على الإجراءات الخاصة بأولويات الإصلاحات في المرحلة الانتقالية

إقرار مشروع إنشاء لجنة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

المنتجة مروراً بالإجراءات والآليات المنظمة للمهنة من حيث التسجيل والتحليل والاستيراد والنقل والتخزين والرقابة على تنفيذ التسعيرة وصولاً إلى المستهلك.

ويتضمن المشروع 28 مادة موزعة على خمسة فصول هي التسمية والتعاريف، الأهداف والمهام والاختصاصات، إدارة الهيئة، النظام المالي وإحكام عامة وختامية.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول نتائج الحوادث التي حصلت خلال فترة اجازة عيد الفطر المبارك ، وكذا مستوى تنفيذ الخطة الاستثنائية للطوارئ والإسعافات الصحية على الطرق السريعة.

وأوضح التقرير ان التقارير اليومية عن نشاطات سيارات الاسعاف على الطرق السريعة في عموم محافظات الجمهورية سجلت خلال ايام عيد الفطر المبارك 62 حادثاً مورياً و20 حادثه متنوعه بين غرق وحريق .. مبينا ان هذه الحوادث الواقعة في الفترة من 15- 25 اغسطس 2012م نجم عنها 88 حالة وفاة و272 حالة اصابة في 15 محافظة.

وأقر المجلس تشكيل لجنة قطاعية من وزارات الصحة العامة والسكان والاشغال العامة والطرق والداخلية لدراسة ظاهرة الحوادث المرورية واقتراح الحلول والمعالجات اللازمة.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير التربية والتعليم بشأن الاحتياجات من الأثاث والمقاعد المدرسية.. ووافق في هذا الاطار على تكليف المؤسسة الاقتصادية قطاع الأثاث المدرسي بعدن للقيام بتصنيع وتوريد كمية إسعافية من المقاعد المدرسية المزودة بعدد 100 الف مقعد مدرسي وفق المواصفات الفنية المعتمدة مؤخرًا من وزارة التربية والتعليم.

وأطلع مجلس الوزراء على التقرير السنوي الخاص بمستوى تنفيذ المشروعات المعولة بقروض ومساعدات خارجية خلال العام 2011م، والمقدم من وزير التخطيط والتعاون الدولي.

وبين التقرير ان العام 2011م شهد نمواً شديداً في مستوى السحب والاستخدام من القروض الجارية بالمقارنة مع العام 2010م ، حيث بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة 1013 مليون دولار ، وذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها اليمن في هذه الفترة وتقليل السحوبات من بعض الجهات التمويلية.

مشيراً الى انه تم التوقيع على اتفاقيات تمويل بقروض ميسرة لتمويل مشاريع في عدد من القطاعات خلال العام الماضي بمبلغ 2252 مليون دولار في اطار تعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر لندن، إضافة الى التوقيع على منح ومساعدات جديدة بمبلغ 33475 مليون دولار.

وشدد المجلس بهذا الخصوص على جميع الوزراء المعنيين استكمال كافة الإجراءات المطلوبة بما يسرع في عملية تنفيذ المشروعات التي تم التوقيع على اتفاقيات التمويل الخاصة بها مع الجهات المعولة، ومتابعة سير العمل في المشروعات قيد التنفيذ لضمان استكمالها في المواعيد المحددة.. ووجه بوضع الحلول والمعالجات للمشاريع المتعثرة خلال فترة اقصائها ثلاثة اشهر.

وأكد المجلس على الوزراء المعنيين كل فيما يخصه ايلاء الاهمية المناسبة لمتابعة سير تنفيذ المشروعات والأشراف المباشر على اداء وحدات تنفيذ المشاريع وتقديم الدعم الكامل لها بما يمكنها من تنفيذ المشاريع، ومحاسبة كل من يتهاون او يقصر في اداء المهام المناطة به.

تعز وبقية الجهات اتخاذ عدد من الإجراءات لتنفيذ هذا القرار من بينها تنظيم وإقامة الأنشطة الثقافية والفكرية والإبداعية في المحافظة ، وإنشاء البنى الثقافية التحتية في المدينة ، إضافة الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الثقافي.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري بشأن إعادة تنظيم مصنع الكعك لتعليب الاسماك (الغويزي) بمحافظة حضرموت .. وكلف

المانحين. وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء وتشكيل لجنة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان للعام 2011م وكلف بهذا الشأن وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان باستكمال اجراءات الاصدار.

وهدف الاستراتيجية الى مواجهة ظاهرة الارهاب وتحييف منابع التطرف ومصادر تمويله في جميع محافظات الجمهورية ، ومساعدة لجنة الشؤون العسكرية المنشأة بموجب المبادرة الخيرية في تنفيذ المهام الموكلة اليها وخاصة في مجال اعادة وتثبيت الامن والاستقرار، وكذا توعية الناس بمخاطر الارهاب والتطرف على البلاد وإيجاد رأي عام مسئول ومناصر لجهود الدولة في هذا المجال ، إضافة الى حماية المجتمع من توسع وانتشار ظاهرة التطرف.

ويرتكز تنفيذ الاستراتيجية على نوعين من الاجراءات الاولى ذات طبيعة امنية عسكرية تقع مسؤولية تنفيذها على كافة الاجهزة الامنية العسكرية والثانية تتعلق بالاجراءات الحكومية والمجتمعية وتنصب على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية وتقع مسؤوليتها على الحكومة والحزاب ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في الساحة ، على ان يتزامن تنفيذ هذه الخطة مع تغطية اعلامية شاملة تبين خطورة الارهاب على امن واستقرار المجتمع اليمني والمحيط الاقليمي.

ووافق مجلس الوزراء على السياسات والاجراءات الخاصة بأولوية الاصلاحات في المرحلة الانتقالية ، ووثيقة الاطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة المبنية عن مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض في يومي (4) و(5) سبتمبر الجاري.

وتتضمن الوثيقة تأكيد الحكومة وشركائها من المانحين على شراكتهم التنموية والالتزام المجتمع الدولي بدعم الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الانتقالية ، بالاستناد على المبادرة الخيرية وآيتها التنفيذية المرحلي للاستقرار والتنمية.

وكلف المجلس بهذا الخصوص وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتحويل الالتزامات الحكومية التي تضمنتها الوثيقة الى مصفوفة اصلاحات وطنية مفصلة ومزمعة ومحددة والمسؤوليات.

وأكد المجلس على الجهات الحكومية المختلفة تنفيذ ما يخصها من التزامات واصلاحات .. ووجه وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع هذه الجهات ورفع تقارير متابعة عن مستوى التنفيذ بصورة دورية الى مجلس الوزراء ، إضافة الى ترتيب عقد لقاءات تشاورية مع المانحين وشركاء التنمية الاخرين.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التخطيط والتعاون الدولي حول مؤتمر المانحين لدعم اليمن الذي عقد مؤخرًا في الرياض ، وتضمن نتائج المؤتمر ومقترحا بالمسار السريع وآليات العمل الجديدة المطلوبة لتسريع تخصيص التعهدات وانفاها على اولويات ومشاريع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية.

وأقر المجلس بهذا الشأن تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء المالية والزراعة والري والخدمة المدنية ورئيس اللجنة العليا للمناقشات ورئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، على ان تتولى هذه اللجنة عددا من المهام أبرزها التنسيق والتواصل مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وعقد لقاءات تشاورية لمناقشة المستندات الخاصة بمستوى تنفيذ المشاريع المعولة خارجيا ومتابعتها واقتراح الحلول للمشاكل التي تعرقل عملية التنفيذ ، إضافة الى اقرار قائمة البرامج والمشاريع الاستثمارية المختلفة للجهات الحكومية في اطار البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والمطلوب تمويلها من تعهدات

المصادقة على اتفاقية المنحة الحكومية المبرمة بين بلادنا والصندوق الكويتي للتنمية الم وافقة على مشروع القرار الخاص بإعادة تنظيم مصنع الكعك لتعليب الاسماك التوجيه بوضع معالجات للمشاريع المتعثرة الممولة بقروض ومساعدات خارجية

لعصويتها ، إضافة الى مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها ، على ان تكون مهمتها التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني التي حدثت عام 2011م، وممارسة ذلك بحيادية واستقلالية.

وصدق مجلس الوزراء على اتفاقية المنحة الحكومية المبرمة بين الحكومة اليمنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والتي بموجبها سيقدّم الصندوق الكويتي منحة لليمن بمبلغ ستة ملايين دولار امريكي من موارد صندوق الحياة الكريمة .. ووجه وزير الشؤون القانونية باصدار الشهادة القانونية للاتفاقية ، وموافقة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية الصندوق الكويتي بالشهادة القانونية للاتفاقية.

وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري الخاص باعتماد محافظة تعز عاصمة ثقافية للجمهورية اليمنية .. ووجه وزير الشؤون والقانونية باستكمال اجراءات اصدار القرار.

وأكدت المذكرة التسريعية لمشروع القرار المقدم من وزير الثقافة

على المكانة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والشعبية التي تفرد بها مدينة تعز ودورها في تعزيز اصاله وتقاليده الحياتية الشعبية وتعزيز قيم التنوع والاختلاف والانفتاح ، إضافة الى الثراء والتنوع الثقافي والفكري الذي تمتاز به وما تمتلكه من مقومات ثقافية وسياحية.

وأسند مشروع القرار الجمهوري الى وزير الثقافة بالتنسيق مع محافظ

محلي التواهي يمنع البيع والتأجير

لمشاريع الأندية ويشيد بالنظافة

□ عدن/ 14 أكتوبر :

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لمديرية التواهي في اجتماعها أمس برئاسة الأخ سعيد شيباني الأمين العام رفيع مذكرة للأخوين رئيسي ناديي الميناء والروضة الرياضيين بمنع البيع أو التأجير للمباني الاستثمارية للناديين الرياضيين على أن تقوم الهيئة الإدارية للناديين تلك المشاريع والحفاظ عليها باعتبارها ملكا لشباب المديرية. واستتمعت الهيئة الإدارية لتقرير من الأخ انيس حجر مدير مكتب التربية والتعليم بالمديرية استعرض الجهود التي قام بها المكتب في تسهيل نقل الأناجين من مدرستي شرفاء وبناء المديرية بالمساهمة في توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة.

وحضر الاجتماع الأخوان عبده حاتم رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وشاهر حزام مدير مكتب التخطيط بالمديرية.

رافق المحافظ وكيل المحافظة لشؤون مديريات الساحل محمد صداعي على أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي كما ناقش اجتماع عقد بمحافظة المهرة أمس برئاسة المحافظ علي محمد خوصم وضم قيادة فرع مؤسسة المياه والصرف الصحي بالمحافظة المشاكل والصعوبات التي تعوق خدمة إصال المياه إلى كافة المناطق المحرومة بالمحافظة. وحث المحافظ المسؤولين بالمؤسسة على بذل أقصى الجهود لحل أزمة المياه مؤكدا استعداد المحافظة على لتسيير كافة الإمكانيات لدعم المؤسسة والعمل المتواصل على تحسين شبكة المياه في المناطق المحرومة للمحافظة. حضر الاجتماع وكيل المحافظة لشؤون مديريات الساحل محمد صداعي على وأعضاء الهيئة الإدارية لمحلي محافظة المهرة.

الطاقة الكهربائية بالمحافظة . وأشار إلى أن هناك (4) ميجاوات تم اعتمادها بموجب توجيهات رئيس الجمهورية منها (2)ميجاوات لمديرتي سيدوت والمسيلة و(2)ميجاوات لمديرية قشبن والتي سيتم افتتاحها ضمن الاحتفالات بأعياد الثورة اليمنية. رافق المحافظ أعضاء الهيئة الإدارية لمحلي المهرة ووكيل المهرة لشؤون مديريات الساحل محمد صداعي على خوصم أمس على سير العمل في مشروع كورنيش الغيظة بطول كيلو متر المرحلة الثانية والممول من وزارة الأشغال العامة والطرق بتكلفة (200) مليون ريال. وخلال الزيارة تفقد المحافظة سير العمل في نسبة الإنجاز التي بلغت 95 بالمائة. ووجه المحافظ بسرعة إنجاز الأعمال المتبقية في المرحلة الثانية من كورنيش الغيظة والعمل حسب المخطط المعد، بالإضافة إلى عملية التشجير بحيث يقدم الكورنيش خدماته الترفيهية لمواطني المحافظة.

الثروة السمكية شملان سعد شملان، وأعضاء الهيئة الإدارية لمحلي المهرة. إلى ذلك تفقد محافظ المهرة على محطة العمل في محطة كهرياء الغيظة. واستمع المحافظ من المهندسين بالمحطة إلى شرح مفصل حول أداء المحطة والصعوبات التي تواجه عمل الفنيين وحث المحافظ الفنيين على مضاعفة الجهود والارتقاء بالخدمات الكهربائية وإيصالها للمواطنين دون معاناة. كما اطلع المحافظ خوصم خلال الزيارة على العمل في تجهيز المولدات الاسعافية بالمحطة والطاقة المشتراة بقوة خمسة ميجاوات لمدينة الغيظة وضواحيها والتي كان قد وجه باعتمادها الأخ رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي. واطلع على اجراءات التركيب والأعمال الفنية من قبل المهندسين والفنيين وحتمهم على الإسراع في التنفيذ خلال الأسبوع الحالي سعياً لتشغيلها وإدخالها في الخدمة بغرض سد العجز الموجود في

واقامة رصيف سمكي، وساحات حراج مغلقة ومفتوحة ، وإنشاء تلاجع، ومولدي كهرياء ومكاتب ، وغرف ومحطة خاصة بالوقود لتزويد الصيادين بالتموينات والوقود وغيرها الى جانب مصنع ثلج بطاقة إنتاجية يومية قدرها عشرون طناً، و رصيف سمكي وعرف خاصة للصيادين عددها (48) لحفظ معدات الصيادين، إضافة إلى مطعم وبنوية ومسجد، و رصف الشوارع والممرات بطول كيلو مترين وإنشاء محطة تحلية للمياه وإتارة 12 عمود كهرياء. وأشار إلى أن المشروع نفذ مشاريع سمكية أخرى بعدد من المديريات الساحلية تمثلت في إقامة ساحات حراج ومصانع ثلج وعددها أربعة مصانع بطاقة إنتاجية قدرها أربعون طناً يومياً.. لافتاً إلى أن المشروع قام بدراسات لإنشاء عدد من المشاريع السمكية الأخرى منها ميناء سمكي بمديرية قشبن وكاسر أمواج في سمقوت بمديرية حوف.

حضر الاجتماع وكيل محافظة المهرة لشؤون المديريات الساحلية محمد صداعي علي ومدير عام مكتب فرع وزارة

□ المهرة / سبا :

ناقش محافظ المهرة علي محمد خوصم خلال لقائه أمس مدير عام المشروع الخاص، بتنفيذ مشاريع سمكية بالمحافظة الدكتور عمر احمد صبيح طبيعة المشاريع التي ينفذها المشروع في مجال الثروة السمكية بالمحافظة. وفي اللقاء أكد المحافظ خوصم أهمية استكمال هذه المشاريع الخدمية والتمهوية وإعادة تأهيل ميناء نشطون السمكي البالغ تكلفته خمسة ملايين دولار أمريكي والممول من مشروع الأسماك الخامس التابع للبنك الدولي.

وأشاد المحافظ بدعم البنك الدولي للنهوض بمكونات القطاع السمكي بالمحافظة وأهميته في رعد الميزانية العامة بمرور التنمية وخاصة في محافظة المهرة التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة المحافظات الساحلية من حيث الإنتاج والمخزون السمكي.

من جانبه أوضح مدير عام مشروع الأسماك الخامس أن المشروع يشتمل إعادة تأهيل مشروع ميناء نشطون السمكي